تحليل ونقد

الأستاذ محمد ابراهيم الكتاني
الرباط

كتاب (الاضداد في اللغة) تاليف حسين محمد ، من الجمهورية العربية المتحدة تناول فيه بالدرس العميق الهادىء الرزين المستوعب ظاهرة الاضداد في اللغة العربية من جوانبها المختلفة ، واولى عناية خاصة لدراسة مواقف المؤلفين من الاضداد قديما وحديثا خصوصا المثبتين والنافين لها . ويقع في 129 ص ، وقد جعله في مقدمة وبابين وخاتمة، فاستعرض في المقدمة نشاة الدراسات اللغوية في اللغة العربية ، مؤكدا ان اللغويين تنبهوا للاضداد في القرن الثاني فشرعوا يلتقطونها ، ويشيرون اليها ويتحدثون عنها .

وكانت الثمرة الطبيعية اول تدوين للاضداد في اللغة العربية ، وكانت هذه الثمرة الاولى باكورة عدة ثمار جمعت الاضداد ودرستها ، وحول هذا الثمار تدور الصفحات الآتية : متاملين ، متذوقين ، ومقدرين .

وتناول الباب الاول الاختلاف في مفهوم الاضداد وفيه خمسة فصول : تعريف الاضداد ، والاختلاف في وجود الاضداد ، واصل الاضداد ، وشروط الاضداد ، وانواع الاضداد .

فذكر في فصل تعريف الاضداد ان قطربا ذكر ان من اللفظ الواحد الذى يجيء على معنيين فصاعدا ما يكون متضادا في شيء وضده ، وتابعه ابن الانباري، وابوحاتم السجستاني .

وكان ابو الطيب اللغوي هو الذي ازال كل ابهام عن اللفظ فقال : وضد الشيء ما نافاه ، وليس كل ما خالف الشيء ضدا له .

وذكر في الفصل الثاني أن موقف اللغويين القدماء من هذا النوع من الالفاظ اختلف ، فارتضى جماعة منهم وجودها ، واعترف بها ، وتحدث عما يندرج تحتها من الفاظ ، وعللها احيانا ، وكانت هذه الجماعة اسبق في الظهور من معارضتها اذ كان منها ابو عمرو بن العلاء ، والخليل بن احمد ، ويونس بن حبيب ، وتلاميذهم ، واستمر المنتسبون اليها في البقاء الى يومنا هذا .

اما الجماعة الاخرى فاعترضت على الاضداد وانكرتها ، و نعرف من انتمى اليها من القدماء غير ابن درستويه ولا تصح نسبة ذلك لثعلب ، وكثر اتباعها في العصر الحديث ، فكان منهم عبد الفتاح بدوي كاتب مقالة (ضدان) في دائرة المعارف الاسلامية (مادة اضداد) وكان منهم اغلب المستشرقين الذين كتبوا المقالات والرسائل الصغيرة في رفض الاضداد .

وقد دافع القائلون بها عن وجودها وردوا على ما قاله المعارضون ولعل اهم من قام بهذا العمل احمد ابن فارس ، وابن سيده ، ومحمد بن القاسم الانباري ، فاقام ابن سيده دفاعه على الجدل العقلي، واعتمد ابن فارس في احد رأييه على طبيعة اللغة

العربية . وفى الراي الثاني على الرواة الذين نقلوا لنا الاضداد ، وكان ابن فارس اكثر توفيقا فى دفاعه عن الاضداد واقرب الى طبيعة اللغة وما تفرضه من مناهج ويؤسفنا الا نعثر على كتابه الذى الفه فى الدفاع عن الاضداد .

واما ابن الانباري فقد تناول واحدا من آراء المنكرين ورد عليه بل لعله اهم راي لهم .

ولما كانت كتب المعارضين من القدماء، لم تصل الينا كنا مضطرين للاعتماد على حكايات غيرهم عنهم .

وقد اجملت دائرة المعارف الاسلامية والدكتور منصور فهمي الادلة التى اعتمد عليها المستشرقون فى انكار الاضداد ...

وفى اصل الاضداد ، ذكر ان اللغويين منذ تنبهوا الى الاضداد واختلفوا فيها وهم فى محاولة دائبة لتعليلها والكشف عن نشاتها وكيف وجدت فى اللغة ، واشترك فى هذه المحاولة من اتفقت اراؤهم ومن اختلفت ، ومن اعترفوا بها ومن رفضوها والقدماء والمحدثون والعرب والمستعربون.

واختلفت الطرق التى سلكها العرب وغير العرب فى دراسة هذه الظاهرة اللغوية فى كثير من الاحيان ، فقد اوغل بعض المستشرقين فى تاريخ البشرية وارجع ظاهرة الاضداد الى العصور القديمة عندما كان العقل البشري فى سذاجته فلم يكن يفطن لما يحتويه من تناقض ، وتوسط بعضهم فى الايغال فلم يرجع الى التاريخ البشري واقتصر على التاريخ العربي القديم . وان العرب اقترضوا بعض هذه الاضداد من اللغات المجاورة لهم ولما كان معناها الاصلي قد تختلف ايحاءاته فقد ادى ذلك الى التضاد فى اللغة .

واقتصد بعضهم الآخر ونظر فى تاريخ الجماعة الواحدة فوجد فيه من التطور ما يؤدي الى التضاد دون استعارة من الخارج .

ولم يلتفت فريق الى التاريخ وبحث عن العلة فيمن يراه من جماعة وفرد وما يسودهما من ظواهر ذات تاثير فى اللغة فذهب الى ان بعض المعاني المتضادة يرتبط بعضها ببعض وتتداعى فى الذهن فتؤدي الى التضاد .

اما اللغويون العرب فقصروا جهدهم على الالفاظ العربية ولم يبعدوا عنها لا تاريخا ولا لغة ولا اجتماعا، وحاولوا ان يتبينوا اصولها ونشاتها ومسالكها فى اللغة العربية نفسها ، ويؤدي بنا التامل الدقيق فى العمل التى اوردها الدارسون للغة العربية نفسها دون حاجة الى الفلسفة او للعثور على نظرية عامة او الابعاد فى مجاهل التفكير البشري الى ان اهم ما قالوه من علل واخطره هو **المعنى الاصلي للالفاظ** فنحن فى حاجة الى اعادة النظر فى هذه الالفاظ وفيما ذكره لها اللغويون من معان وفى حاجة الى محاولة استكشاف الطريق الى المعنى الاصلي الحق لها ، الذى لا يابه بما حولها من ملابسات ، ولا بما يرتبط من اشواط، سائر فى طرق معتدلة آنا ومعوجة آونة ، فان وصلنا الى ذلك المعنى غمرنا الضوء من كل مكان ، واستبان لنا تطور اللفظ ، وما اكتسبه من معان ودلالات ، وما احيط به من ظلال ، جعلته مشوبا بالغموض احيانا ، وعرضة للخطا احيانا اخرى.

واما بقية العلل فهي ارتياد لبعض الطرق التى سلكها اللفظ ليصل الى درجة التضاد ، مثل اللغات، والمجاز والحذف للتخفيف وما اليها من امور .

كذلك يؤدي بنا التامل الدقيق فى الاقوال السالفة الى نتيجة قد تبدو غريبة ولكنها حقيقة واقعة ، اعني انه **لم يوجد من اللغويين** على قدر ما نستطيع الحكم من خلال ما عندنا من معلومات**من ينكر وجود الاضداد فى اللغة العربية الفصحى ، فمن رفضوا اضدادا رفضوا اصالتها** ، اريد انهم رفضوا ان تكون وضعت اصلا للمعنيين المتضادين ، ولكن ما خضعت له من تطور بالتوسع او المجاز او الحذف ادى الى وجود لفظين متماثلين فى كل شيء بحيث لا يمكن ان نفرق بينهما ونعدها لفظين متمايزين غير ان معنييهما متضادان ، كذلك ادى انصباب الروافد القبلية دون تمييز بينها فى تيار العربية الفصحى الى ما اشبه الظاهرة السابقة **فالفصحى بصورتها الراهنة تحتوي على هذا النوع من الالفاظ (الذي نسميه الاضداد) باعتراف جميع القدماء** ، وان اختلفت اصول هذه الاضداد والطرق التى سلكتها الى التيار الحالي .

ويؤدي بنا ايضا الى نتيجة اخرى اجمع عليها المنكرون والمؤيدون هي قلة الاضداد فى اللغة العربية الفصحى ...

وفى شروط الاضداد ذكر انه اذا كان من انكر الاضداد اطلق قوله فيها ثم اضطر الى التراجع قليلا عنه عندما استقصى النظر فى اللغة ، او احتوى قوله على ما يوميء الى تراجع ، فاننا نجد الظاهرة نفسها عند المؤيدين لوجود الاضداد او بعضه .

لقد كان فى وهم المؤلفين الاولين ان الاضداد الفاظ تلائل فى اللغة فحاولوا جمعها وابرازها وتحت اثر من هذا الاحساس ومن هذه الغاية جمعوا مع الاضداد الفاظا كثيرة عدوها اضدادا وهي واهنة الصلة بها وكان اكثر المؤلفين وقوعا تحت هذا الاثر قطرب اول من كتب عن الاضداد ، فاضطر من جاء بعده الى ادخال ما قاله فى كتابه ، كيلا يتهم بانه فاته من الاضداد شيء .

ولكن اهل القرنين الثالث والرابع كانوا قد اخذوا يتخصصون من هذا الاثر ، بعد ان راوا ما راوا امامهم من قبل كتب الاضداد ، فاخذوا يعيدون النظر فيها ، وفى اضداد قطرب خاصة ، وينقدون منها كثيرا .

وعند تتبع هذا النقد استخلص المؤلف كثيرا من الشروط يجب ان تتوفر فى اللفظ حتى يدخلوه فى الاضداد ، ولكن الامر المؤسف ان هذه الشروط اهملها واضعوها انفسهم ، ولم يطبقوها على كثير من الالفاظ التي دونوها فى كتبهم .

وبالرغم من ذلك تتبع المؤلف هذه الشروط لاهميتها فى توضيح صورة الاضداد فى اذهانهم ، وان لم تتحقق كل التحقق فى كتبهم .

واهم مؤلف يكثر عنده هذا النوع من الاقوال هو ابو بكر محمد ابن القاسم الانباري ونستطيع ان نقول انه يضع الشروط التالية فى اللفظ ليعده من الاضداد :

1 ـ ان تكون صيغة اللفظ فى المعنيين المتضادين واحدة ، اى ان يكون المعنيان المتضادان لفعلين او اسمين او صفتين ، وكل منهما على صيغة واحدة ، ولا يحكم بالتضاد فيما شذ عن ذلك .

2 ـ كذلك اشترط ان يكون للصيغة الواحدة معنيان متضادان لا يمكن ردهما الى معنى واحد .

3 ـ واشترط ابن الانباري ايضا ان يكون المعنيان فصيحين لا من ابتكار العامة .

4 ـ واشترط ان يكون المعنيان معروفين استعملهما العرب فى حوارهم .. ويبدو ان ابا الطيب يتفق مع ابن الانباري فى هذا الراي ايضا ، وان لم يعلن ذلك صراحة .

5 ـ واشترط ابو الطيب أن لا يكون المعنى الثاني مجازيا .

6 ـ واشترط فى المعنى ان لا يكون مقلوبا او مزالا عن جهته .

7 ـ وانفرد ابو الطيب ـ اللغوي باخراج مجموعة من الالفاظ تتضاد فى معانيها ، وتتماثل فى صورتها ولكن هذه الصورة المتماثلة فى ظاهرها مختلفة فى حقيقتها اذ تختلف العلل الصرفية التى وصلت بها الى صورتها .

8 ـ بل ذهب الى ابعد من ذلك واخرج من الاضداد ما اختلفت صيغ المجرد والمصدر منه من الافعال . ثم استخلص من هذا غموض صورة الاضداد فى ذهن قطرب ، او عدم وجود حدود لها ، واخذها فى الموضوع والجلاء ، والتحدد على مر الزمان فكانت اللمحات الاولى منها عند ابي حاتم السجستاني ، ثم كان كمال التحدد والبروز عند ابن الانباري وابي الطيب .

ويعتبر الفصل الخامس فى (انواع الاضداد) اطول فصول الباب الاول ، اذ يستغرق احدى وثلاثين صفحة . وبالرغم من احساس العلماء بأن الاضداد فئات عدة ، فان المؤلف لم يجد بين القدماء من حاول ان يصنفها قاصرا او شاملا ، وبالرغم من أن المحدثين اضطروا الى الفصل بين انواع منها ليسهل عليهم رفضها او تعليلها فانهم لم يرتقوا بهذا الفصل الى ان يكون تصنيفا .

والرجل الوحيد الذى حاول شيئا من ذلك هو عبد الفتاح بدوي ، ويبدو انه اراد ان يعوض ما فات اللغويين فاعطانا تقسيمين ، اما الاول فصغير ومحكم ، ويقوم على اساس نحوي ، فقد جعل الاضداد اربعة انواع .

وكان التقسيم الثاني واسعا ينظر الى عدة اسس بحيث تغيب عن النظر الذى يريد ان يصل اليها فالاضداد فى هذا التقسيم تقع فى عشر طوائف .

وبعد ان ذكرها المؤلف ذكر انه يعني كثيرا بالتقسيمات النظرية وان كان لن يهملها كل الاهمال

وانه سيجعل همه كله في تتبع الانواع المختلفة التي أدخلها مؤلفو الاضداد فعلا في كتبهم اذ اختلف النظر والتطبيق عندهم ، وانه سيبدأ باول مؤلف : قطرب اذ توسع في تصور الاضداد اكثر من غيره، حتى اضطر من جاء بعده الى نقضه ورفض كثير منها ، وانه سيتبع كل صنف منها بما وجه اليه من نقد .

قد وصلت الاصناف عنده الى ستة عشر صنفا واضاف ابن الانباري اليها خمسة انواع اخرى فصارت واحدا وعشرين نوعا ، قبل مؤلفنا منها نوعا واحدا هو ما سماه بالاضداد الحقيقية وبين في العشرين الباقية كلها انها ليست من الاضداد في شيء .

ووجد ابن الانباري مجموعة من الالفاظ تقارب الاضداد ولكنها لا تماثلها كل المماثلة ، فميزها عنها بعض التمييز ، وسماها احيانا (اشباه الاضداد).

وتناول الباب الثاني جمع الاضداد وتدوينها وفيه اربعة فصول : اسباب هذا الجمع واهدافه . وبواكير جمع الاضداد ، وكتب في الاضداد وفصول في الاضداد .

وقد لخص الفصل الاول في اخره فذكر ان **الدافع الذي حمل اللغويين على تدوين الاضداد تغير من جيل الى آخر** ، فقد بدأ هواية في القرن الثاني ، ثم صار تقوى تحمل على ازالة ما قد يعتري بعض الآيات من غموض في القرن الثالث ، ثم تحول الى رغبة في الدفاع عن العرب ولغتهم امام الدعاوي الشعوبية في اوائل القرن الرابع وحب المعرفة المجردة في ذلك القرن ايضا ، وانتهى الى الرغبة في متع الباحثين عن المحسنات اللفظية ذخيرة لغوية جديدة في العصور المتاخرة .

وتغير الهدف الذي سعى اليه كل من هؤلاء المؤلفين : فبينما كان اولهم قطرب يسعى الى استقصاء الاضداد من نهر اللغة مباشرة ، استكثر هذا ابو حاتم ووجد الا سبيل اليه واقتصر على التطلع الى جمع ما امكن ، ثم سعى ابن الانباري الى الجمع ولكن من الكتب المؤلفة قبله ، واضافة بعض الشواهد للعلل ، وسعى ابو الطيب الى ذلك مع التمحيص الجيد ، ثم كان الهدف الاختصار والجمع معا .

وفي **بواكير جمع الاضداد** ، ذكر ان **الخليل** رحمه الله كان **بعد الاضداد من عجائب الكلام ووسع العربية** قد اشار الى قدر منها في (العين) وروى واحد من الاضداد عن يوسف بن حبيب ، ورويت ثلاثة عن الكسائي وما نسب الى الفراء لا يتعدى الضد او الاثنين .

وتكثر الاضداد بعض الشيء عند ابي عمرو الشيباني ثم تكثر وتتنوع عند ابي زيد الانصاري ، وبقي بعض الناس يوردون اضدادا بعد عهد التاليف فيها ، دون ان يشاركوا هم في تدوينها في كتب خاصة ، مثل ابن الاعرابي .

ويعتبر الفصل الثالث من الباب الثاني الخاص بكتب الاضداد اطول فصول الكتاب اذ انه يقع في 52 صفحة .

فقد عثر في اثناء بحثه عن الاضداد على اسماء ثلاثة وعشرين كتابا فيها ، ثم اورد اسماءها مرتبة بحسب وفيات مؤلفيها ، مع بيان المفقود والموجود منها والمخطوط والمطبوع .

ثم تصدى للكلام على كل واحد منها بخصوصه، واصفا دارسا مقارنا ناقدا . في اناة وتثبت وانصاف .

وفي الفصل الرابع والاخير عن فصول في الاضداد ، درس ما ورد في الغريب المصنف لابي عبيد القاسم بن سلام **وادب الكاتب** لابن قتيبة ، **والمخصص** لابن سيده ، **والمزهر** للسيوطي .

ولخص في (الخاتمة) النتائج التي توصل اليها في الكتاب .

الاضداد ظاهرة غريبة :

فالذهن ينكرها للوهلة الاولى ، ويابى ان يصدق وجود لفظ واحد يدل على معنى وضده ، وعلى هذا الاساس انكرها من انكرها ، ولكن هذا الاساس لم يمنع ان يومن بها جماعات من القدماء وقلة من المحدثين ، وكانت الفئة الاخيرة او افراد منها هي التي حاولت ان تعلل هذه الظاهرة الغريبة ولعل ظاهرة لغوية اخرى لم تحط بمثل سوء التفاهم الذي احيطت به ظاهرة الاضداد ، فمنذ عهد مبكر اختلف اللغويون فيها ، وما زالوا مختلفين ، فاذا تاملنا ما دار بينهم من نقاش وجدنا الفاظهم وعباراتهم تتنافر وتتصادم ، والمؤدى الاخير لما يقولون واحدا ، فهم يتجادلون حول تصورين لا تصور واحد . وفي

مجالين لا مجال واحد ولو تحدثوا عن تصور واحد ، وفي داخل مجال واحد ، لهذا كثير من الخصومة وبطل كثير من الادلة ، وربما ضاع الخلاف .

فقد كان المنكرون للاضداد ينظرون في مجال ضيق لا يتجاوز اية لهجة قبلية على حدتها ، ولما لم يعثروا على الاضداد في داخل اللهجة الواحدة انكروا الاضداد برمتها وابوا ان يسموا بالاضداد ما جاء دالا على معان متضادة في لهجات قبلية مختلفة ، وان ضمتها اللغة العربية بعد .

وقصر المنكرون تصورهم على الالفاظ في وضعها الاول واعلنوا انهم لم يجدوا لفظا واحدا وضعه العرب حين وضعوه الا على معنيين متضادين ، اما اذا كان الاستعمال او التبدلات اللغوية او التغييرات الصرفية قد ادت بعد ذلك الى ان تزول الفوارق بين بعض الالفاظ ذوات المعاني المتضادة فتبدو الآن في صورة واحدة ومتضادة المعنى ، فليس ذلك من الاضداد عندهم .. ونستطيع ان نقول : ان كل لفظ توفر له سبب ما فادى به الى الدلالة على معنيين متضادين يابى المنكرون ان يسموه ضدا ، مهما كان السبب : لهجات قبلية او حذفا ، او تخفيفا ، او ابدالا ، او اعلالا ، او مجازا ، او تفاؤلا وتطيرا ، او ما شاكل ذلك من امور ، وانما الضد عندهم يجب الا يكون هناك سبب في دلالته هذه ، بل وضع اصلا لها .

اما المؤيدون للاضداد فوسعوا نظريتهم ومجالهم : نظروا الى اللغة العربية في شمولها وعمومها فلفت نظرهم وجود هذه الفئة من الاضداد ، ثم لم يعنوا بالبحث عن اسبابها ، او — ان شئنا الدقة — لم تهمهم الاسباب فقد عرفوا اسبابا للظاهرة ، واعلن اكثرهم ان كثيرا من الاضداد ماتية من اللهجات القبلية ، وكشفوا عن كثير من هذه الطائفة من الالفاظ ، ولا خلاف بينهم وبين المنكرين غير انهم ارتضوا تسمية هذه الالفاظ القلبية بالاضداد، ولم يرتضها الآخرون .

كذلك لم يقصر المؤيدون نظرتهم على الالفاظ عند وضعها الاول ، بل اغفلوا هذا الوضع عامدين اذ لا اهمية له عندهم . وامعنوا النظر في الالفاظ العربية التي يسمعونها ، ويتحدثون بها ، ويدونون ما يدونون، فوجدوا فيها فئة من هذه الالفاظ التقطوها ومنحوها اسم الاضداد ، دون ان يابهوا للاسباب التي ادت الى ذلك ودون ان ينكروا هذه الاسباب ، بل لقد شارك بعضهم كقطرب في الكشف عن بعضها كالتوسع وما شاكله لان وجود سبب للتضاد لا يتنافى عندهم مع التسمية .

ولعل الاجابة عن الاسئلة التالية تزيل كل لبس امام المتنازعين :

1 — هل توجد في العربية الفصحى التي نعرفها اليوم الفاظ ذوات صورة واحدة ومعنيين متضادين ؟

اعتقد ان احدا لا يستطيع ان ينكر هذا الوجود.

2 — هل تعد هذه الالفاظ ظاهرة خاصة يجدر بها التسجيل بين الظواهر اللغوية ؟ اعتقد ان احدا لا ينكر هذا ايضا ، واضيف الى ذلك ان هذه الظاهرة لا تنفرد بها اللغة العربية ، بل توجد في بعض اللغات السامية كما كشف بعض المستشرقين ، وفي بعض اللغات الاوربية كما كشف الاستاذ عبد الفتاح بدوي، واذن فوجود الاضداد ليس منقصة للغة العربية كما ظن الشعوبيون قديما ، وكما يفهم من اقوال بعض المستشرقين حديثا ، مما كان واحدا من الدوافع — في اعتقادي — التي حملت عبد الفتاح بدوي على المغالاة في رفض الاضداد .

3 — هل تستحق هذه الظاهرة تسمية خاصة ؟ اعتقد ان كل ظاهرة مهما كان شيوعها يجدر بها ان يكون لها اسم خاص ، اما المؤيدون فقد سموها (الاضداد) فاذا كان المنكرون يجدون لها تسمية اكثر ملاءمة ، فاهلا بها .

4 — هل الاضداد بالشيوع الذي صوره القدماء؟ واضح من الدراسة الماضية ان تصور الاضداد اختلف من وقت لآخر ، ومن رجل الى رجل ، فضاق حينا واتسع آخر ، فكان تصور الاضداد ضيق المجال في باديء الامر عند المتحدثين فيها دون ان يحاولوا لها جمعا او تدوينا ، ولكن هذا التصور اتسع اتساعا غريبا عند اول مؤلف في الاضداد ، قطرب ، فشمل شتاتا غريبا من الالفاظ ، مما يدل على ان قطرب لم يكن يحسن تصور الاضداد، ولا احسن وضع الحواجز الفاصلة بينها وبين غيرها ، واضطر اكثر من جاء بعد قطرب الى تضييق المجال الذي وسعه ونفي كثير من الفئات والالفاظ التي ادخلها في كتابه ، فاخذ تصور الاضداد في الوضوح وحدودها في البروز ، ثم اتسع المجال مرة اخرى عند ابن الانباري خاصة لما ادخل من انواع جديدة من الاضداد ، واذن فالمجال

كان متغيرا عند القدماء ، وما اظن الا انه كذلك عند المحدثين وان كان اضيق عندهم منه عند القدماء .

5 ـ هل تعد كل الانواع التى اتفق عليها القدماء من الاضداد ؟

اعتقد أن أحدا لا يجادل فى ان ذلك مستحيل ، وان بعض ما عده القدماء من الاضداد لا يستحق هذه التسمية ، وضرب لذلك امثلة :

أ ـ ما اختلف فى تفسيره من الآيات والاشعار والاقوال .

ب ـ الفاظ وعبارات التفاؤل والتطير والاستهزاء

ج ـ ما وضع فى الالفاظ تصغا او تكثرا ، مثل الالفاظ التى تختلف معانيها دون ان تتضاد ، والالفاظ التى تتضاد معانيها بسبب ما يتعلق بها من ادوات كرغب عن والى

6 ـ ما السبيل الى معرفة اللفظ الجدير باسم الضد ؟

اعتقد ان السبيل الوحيد الى ذلك هو المعنى الذى يدل عليه اللفظ ، وهنا احترز فاقول المعنى الذى يدل عليه اللفظ ، واعني بهذا الاحتراز امثال هذه الالفاظ التى لم يحسن بعض اللغويين التنبه الى معناها الحق ونسبوا اليها معاني بدت متضادة ، فالصريم الوقت المنقطع اعني الوقت المنقطع من وقت آخر ، كالليل يقطع من النهار والنهار يقطع من الليل، وليس الصريم الليل خاصة ولا النهار خاصة

وامثال ذلك كثيرة ، تفطن اليها بعض القدماء انفسهم ...

واذن فما وجدنا من الالفاظ معانيه تؤول الى معنى واحد لا تضاد فيه يجب ان نخرجه من الاضداد، وما دل من الالفاظ على معنى واحد : سواء كان معنى خارجيا او ذهنيا يجب ان نخرجه من الاضداد ، وما دل من الالفاظ على معنى واحد : سواء كان معنى خارجيا او ذهنيا يجب ان نخرجه من الاضداد .

وانما يجب ان يكون الضد لفظا واحدا ، ذا صورة واحدة ، ومعنيين متضادين حقا لم يكن الجمع بينهما ، تلك هي الصورة الصحيحة للاضداد، وذلك هو السبيل القويم الى تطبيقها .

ويتجلى من هذا العرض القيمة العلمية لهذا الكتاب وما بذل فيه مؤلفه من الوقت والجهد وما تحلى به من الصبر والتثبت والتاني ، وما تحراه من دقة التعبير والتجرد .